

العدد (108)، أبريل 2026، السنة الثالثة والثلاثون

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



إبشر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري



الدعم الحكومي 1500 د.ك | بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الطابوق الأبيض



مقابل كل 10 م³
من الطابوق الأبيض



الدعم الحكومي 1750 د.ك

بحد أقصى 100 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الخلط الخرسانى الجاهز



الدعم الحكومي 8460 د.ك

بحد أقصى 450 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتجات الدعم السابقة

أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC

أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR



30%

بلاكات الكهرباء

10%

مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة

الأصباغ الداخلية

البلاط المتداخل / حجر التسوير

الكراسي وأحواض الزراعة

منتجات الإضاءة LED



NATIONAL INDUSTRIES COMPANY

@national_industries

www.nicbm.com

شركة الصناعات الوطنية

1 844 555



صباح مبارك الجلاوي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

افتتاحية العدد

تنسيق حكومي ومجتمعي شامل لمواجهة التحديات

أثبتت الكويت قدرة كبيرة على مواجهة التحديات والأزمات والخروج منها بقوة وثبات. وقد كان للفرصة الوطنية الشاملة لكافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص وجمعيات النفع العام والتي تمت بتوجيهات القيادة السياسية الأثر الكبير في احتواء كافة التداعيات الناتجة عن الأزمة والعمل على تحقيق الاستقرار في الأسواق وتلبية احتياجات المواطنين والمقيمين على حد سواء من السلع والخدمات.

ومن بين عوامل القوة التي تمتعت بها الكويت ومكنتها من مواجهة الأزمة، متانة الأوضاع المالية وقدرة الجهاز المصرفي على التكيف والمرونة مع الأزمة وتداعياتها والعمل على دعم بيئة الأعمال على مستوى الشركات وصغار المبادرين المتضررين من الحرب.

ومنذ بداية الأزمة، أكدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية – بالتضامن مع جمعيات النفع العام – دعمها وتأييدها لكافة القرارات الصادرة عن القيادة السياسية التي تحقق الأمن والأمان للكويت.

وفي إطار مسؤوليتها المجتمعية، نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حملة التبرع بالدم بالتعاون مع الجامعة العربية المفتوحة بتنظيم حملة التبرع بالدم.

ويتطرق العدد الحالي لأهم الأنشطة التي شهدتها الجمعية في الربع الأول من العام الحالي، من بينها: تنظيم المؤتمر الدولي الأول لمنتدى البحوث المحاسبية في 28 مارس 2026 بالتعاون مع جمعية المحاسبين الأميركية والجامعة الأميركية في الكويت، كما شهدت تلك الفترة استضافة الجمعية «ساعة معرفة» حول الاحتيال الوظيفي بحضور 350 مشاركاً، بالإضافة إلى إشادة الاتحاد الدولي للمحاسبين بدليل برنامج التعليم المهني المستمر لمراقبي الحسابات، كما تطرق العدد لإنجازات الجمعية في مختلف المجالات.

ومن بين الأنشطة التي شهدتها تلك الفترة إشادة الاتحاد الدولي للمحاسبين «الأيفاك» بدليل برنامج التعليم المهني المستمر لمراقبي الحسابات والذي يعد ركيزة رئيسية في تنفيذ برنامج التعليم المهني المستمر لمراقبي الحسابات.

كما يتضمن العدد عدداً من الأبواب الثابتة تتضمن: المقالات المهنية ودراسات وبحوث وتشريعات وقوانين وبرامج تدريبية وأخبار المنظمات المهنية.

(حفظ الله الكويت من كل مكروه)

المحتويات

6	فزة وطنية شاملة لمواجهة تداعيات الحرب	حصاد الجمعية
10	"المحاسبين" نظمت المؤتمر الدولي الأول لمنتدى البحوث المحاسبية	حصاد الجمعية
18	رؤية مالية واقتصادية ورقابية ..	مقالات
28	"المحاسبين" الأفضل إعلامياً في ٢٠٢٥	إنجازات مهنية
34	«الزكاة الدولية» أصدرت ٨ قرارات فقهية و٦ قرارات محاسبية	قرارات محاسبية
38	جمعية المحاسبين شاركت في فعاليات الأسبوع الخليجي الثاني	أنشطة الجمعية
40	وزارة التجارة أصدرت مصفوفة المخالفات والجزاءات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	أنشطة الجمعية
50	جمعية المحاسبين نظمت المعسكر الصيفي لأعضائها	مناسبات

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

هيئة التحرير
The Board of Editors

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

د. فهد مطلق العازمي
Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
أمين السر General Secretary

د. فهد مطلق العازمي
Dr. Fahed Motlaq Al-Azmi
أمين الصندوق Treasurer

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani
عضو مجلس الإدارة Board Member

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

AL-MOHASIBOON



العدد (١٠٨)، أبريل، ٢٠٢٦، السنة الثالثة والثلاثون

دورية - علمية - متخصصة

تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

April, 2026 - No.(108)

A Specialized Scientific Periodical

Published By Kuwait Accountants & Auditors Association

> Correspondence:

Should be addressed to: The Editor - in-
Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472
Safat - 13085 - State of kuwait, Cable:
Al-Murajaa - State of kuwait
Tel.: +965 22001002 / 22001003
E-mail: info@kwaaa.org

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
هاتف: +965 22001003 / 22001002
البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Advertisements:

Agreements in this regard should be
made with the management of kuwaiti
Association of Accountants and Auditors
P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,
Tel.: +965 22001002 / 22001003
E-mail: info@kwaaa.org

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة - الكويت
هاتف: +965 22001003 / 22001002
البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Subscriptions:

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.
Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency
for Individuals.
Non Arab
- 80 \$ for Companies.
The Subscription fees Include Maile Charges,
& Requests Should be Addressed to the
Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنائير كويتية للأفراد.
- 8 دنائير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية:
- 10 دنائير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
الدول الأجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات
باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

> Price of one copy:

- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the
equivalent in local currency plus airmail
charges.
- Other countries:\$ 5 plus airmail charges.

أعضاء الجمعية: 500 فلس
الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد
أوما يعادلها بالعملة المحلية مضافاً إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً
إليها أجور البريد.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة
في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية



استنفار كامل لكافة أجهزة الدولة في مواجهة الاعتداءات الإيرانية الأثمة على البلاد
فرقة وطنية شاملة لمواجهة تداعيات الحرب



سمو الأمير:

- توجيهات سمو الأمير - حفظه الله ورعاه - برفع مستوى الاستعداد وتعزيز الإجراءات الوقائية والانتشار في المواقع الحيوية
- سمو الأمير أكد أن الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد تحت المتابعة الدقيقة وأجهزة الدولة العسكرية والأمنية
- سمو الأمير أكد أن كل خطوة تتخذ مبنية على تقدير استراتيجي شامل وقراءة واعية للواقع وحرص كامل على حماية الوطن
- زيارات ميدانية متعددة قام بها سمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله - للعديد من الجهات في الدولة والأطمئنان على سير العمليات بها
- الكويت بكل مؤسساتها نهضت في مواجهة العدوان بمشهد ملحمي وطني جامع

لم يكن ظهر السبت الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٢٦ يوماً عابراً في ذاكرة الكويت إذ شق سكونها دوي صفارات إنذار مغايرة لتلك التي اعتادتها في اختبارات الجاهزية الدورية لتصبح هذه المرة إعلاناً بدخول البلاد مرحلة التصدي لعدوان إيراني أثم استهدف ولا يزال أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها.

ووفق تقرير نشرته ، كونا، في تلك الدقائق المليئة بالتحدي والفاصلة بين دوي الصفارات وصدى الانفجارات الناتجة عن يقظة الدفاع الجوي في ملاحقة الصواريخ والمسيرات المعادية نهضت الكويت بكل مؤسساتها في مواجهة العدوان بمشهد ملحمي وطني جامع بالتنسيق والانسجام وإدارة ناجحة ودقيقة للدولة وحزم القادة والقوات في الميدان وصمود ودعم شعبي كامل.

وقد صدرت توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه برفع مستوى الاستعداد وتعزيز الإجراءات الوقائية والانتشار في المواقع الحيوية بما يضمن سرعة الاستجابة لأي طارئ والحفاظ على الطمأنينة العامة.

وقال سموه رعاه الله في كلمته بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك إن الأوضاع في البلاد تحت المتابعة الدقيقة وأجهزة الدولة العسكرية والأمنية والمدنية تعمل بتكامل وجاهزية عالية وقواتنا المسلحة تؤدي واجباتها ومهامها بثبات واقتدار وتتعامل مع كافة التهديدات والتحديات بكفاءة عالية.

وأكد سموه رعاه الله أن كل خطوة تتخذ مبنية على تقدير استراتيجي شامل وقراءة واعية للواقع وحرص كامل على حماية الوطن وشعبه والمقيمين على أرضه.

"المحاسبين".. دعم كامل لكافة القرارات السياسية وتقديم الدعم اللوجستي



أكدت جميعات النفع العام، تضامنها الكامل والمطلق مع كافة الإجراءات والخطوات التي تتخذها القيادة السياسية والحكومة لحماية أمن الوطن واستقراره.

وقالت الجمعيات في بيان إنه انطلاقاً من الواجب الوطني، وإعلاءً لمصلحة الكويت العليا، في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، وتجسيداً للدور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني في كونها الرديف الأساسي لجهود الدولة، تعلن جمعيات النفع العام الموقعة عن تضامنها الكامل والمطلق مع كافة الإجراءات والخطوات التي تتخذها القيادة السياسية والحكومة الموقرة لحماية أمن واستقرار الوطن، مؤكدة تسخير امكانياتها وضع كافة المقترحات، والكوادر البشرية، والخبرات الفنية والإدارية تحت تصرف مجلس الوزراء الموقر والجهات المعنية فوراً.

وأعربت جمعيات النفع العام عن استعدادها الكامل لتقديم الدعم اللوجستي والميداني وتطوع منتسبيها للمساهمة في أي مهام وطنية يتطلبها الوضع الراهن، سواء كانت تنموية، اجتماعية، أو إنسانية و تسخير كافة منصاتنا الإعلامية والرقمية لدعم الخطاب الرسمي للدولة، ومحاربة الشائعات، ونشر الوعي المجتمعي المطلوب لمواجهة التحديات الراهنة.

والجمعيات الموقعة على البيان هي:

- استعداد جمعيات النفع العام لتقديم الدعم اللوجستي والميداني وتطوع منتسبيها للمساهمة في أي مهام وطنية
- وضع كافة المقررات والكوادر البشرية والخبرات الفنية والإدارية تحت تصرف مجلس الوزراء الموقر والجهات المعنية
- تسخير كافة المنصات الإعلامية والرقمية لدعم الخطاب الرسمي للدولة

- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

- جمعية الشفافية الكويتية

- جمعية المحامين الكويتية

- الجمعية الكويتية لتنمية المنظومة التربوية

- جمعية الخريجين الكويتية

- رابطة الاجتماعيين الكويتية

- الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام

- الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية

- الرابطة الوطنية للامن الاسري -

- جمعية علم النفس الكويتية

- رابطة الأدباء الكويتيين

- جمعية ريادة الاعمال التنموية

- الجمعية الكويتية لامن المعلومات

- جمعية آمال امرأة كويتية

- جمعية العلاقات العامة الكويتية

- الجمعية الكويتية لعلوم الارض

- جمعية بياذر السلام النسائية

- جمعية الكاريكاتير الكويتية

- جمعية رياضي الكويتية

- جمعية الثقافة الاجتماعية

- الجمعية الكويتية للحماية من أخطار الحريق

- الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان

- جمعية أبي أتعلم

- جمعية مكافحة البهاق

- جمعية الإعلاميين الكويتية

- الجمعية الكويتية للوقاية من التفكك الاسري

- الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين

- جمعية حماية المستهلك

- الجمعية الكويتية لحماية البيئة

- الجمعية الكويتية لإدارة الازمات والطوارئ

- الجمعية الكويتية لحماية الحيوان وبيئته

- الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والكوارث

- جمعية المقاصد التعليمية

- الجمعية الكويتية لفاقدي الأطراف

- الجمعية الكويتية لجودة التعليم

- الجمعية الوطنية لحماية الطفل.

وسط حضور أكاديمي متميز من نخبة الباحثين والعلماء من مختلف دول العالم

"المحاسبين" نظمت المؤتمر الدولي الأول لمنتدى البحوث المحاسبية



**American
Accounting
Association**



**جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION**

أن جلسات النقاش شكلت منصة حقيقية لتبادل الآراء والانتقادات البناءة، مما انعكس إيجاباً على تطوير جودة الأبحاث المقدمة.

كما أعرب الجلاوي عن شكره وتقديره لجميع المشاركين والمتحدثين والمنظمين، مشيداً بالمستوى العلمي المتميز الذي شهدته المؤتمر، والذي يعكس مكانة الكويت المتنامية في دعم البحث العلمي في مجال المحاسبة.

وأوضح أن نجاح المؤتمر يؤكد أهمية البحث العلمي في مجال المحاسبة، وأن مثل هذه المؤتمرات تسهم بشكل فعال في تطوير المعرفة وتعزيز الممارسات المهنية على المستويين

وسط حضور أكاديمي متميز من نخبة الباحثين والعلماء من مختلف دول العالم، نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في ٢٨ مارس ٢٠٢٦، وعبر تطبيق زووم، المنتدى الدولي لبحوث المحاسبة بالتعاون مع جمعية المحاسبة الأمريكية واستضافة الجامعة الأميركية في الكويت.

وحقق المؤتمر نجاحاً غير مسبوق، حيث تميز بمستوى علمي رفيع ومناقشات بحثية عميقة أثرت المجال المحاسبي، وأسهمت في تبادل الخبرات بين المشاركين.

وفي هذا السياق، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي

صباح الجلاوي :

- نجاح المنتدى تأكيد على دور المحاسبة في دعم الاقتصاد

- المنتدى يعكس مكانة الكويت المتنامية في دعم البحث العلمي في مجال المحاسبة

- أهمية الشراكات الدولية التي تربط الجمعية مع المنظمات العالمية، وعلى رأسها جمعية المحاسبة الأمريكية

د. أحمد القطان :

- الاستثمار في تطوير المهارات التقنية للمحاسبين والمدققين وتبادل الآراء تعزيز الدور الاستشاري للتدقيق الداخلي في ظل التحول الرقمي

- المؤتمر لم يكن مجرد حدث أكاديمي، بل منصة حقيقية لتبادل الأفكار وبناء علاقات بحثية مستدامة بين الباحثين من مختلف دول العالم

للتدقيق لا تكمن في كثافته، بل في جودته ودوره الاستشاري وقدراته التقنية . وأوصت الدراسة بضرورة تطوير مهارات المدققين التقنية وتعزيز دورهم كشركاء استراتيجيين في إدارة المخاطر الرقمية.

وقد خرج المؤتمر بعدد من التوصيات الرئيسية، أبرزها:

- تعزيز الدور الاستشاري للتدقيق الداخلي في ظل التحول الرقمي.
- الاستثمار في تطوير المهارات التقنية للمحاسبين والمدققين.
- دعم تطبيق معايير ESG وتعزيز الإفصاح عنها في الأسواق الناشئة.
- تعزيز التكامل بين الحوكمة والتقنيات الحديثة لتحسين جودة القرارات المالية.
- تشجيع التعاون البحثي الدولي بين الأكاديميين والمؤسسات المهنية.



الأكاديمي والعملية.

وأكد الجلاوي أهمية المنتدى في تعزيز دور المحاسبة والحوكمة في دعم الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن مثل هذه المؤتمرات تمثل منصة استراتيجية لتبادل المعرفة والخبرات.

وشدد على أهمية الشراكات الدولية التي تربط الجمعية مع المنظمات العالمية، وعلى رأسها جمعية المحاسبة الأمريكية، والتي تساهم في نقل أفضل الممارسات العالمية إلى الكويت وتعزيز حضورها على الساحة الأكاديمية والمهنية الدولية.

ومن جانبه، أكد رئيس لجنة البحوث والدراسات والمؤتمرات في الجمعية الدكتور أحمد القطان، أن نجاح المنتدى يعكس حجم الجهود المبذولة والتعاون المثمر بين الجهات المنظمة والشركاء الدوليين.

وأوضح أن المؤتمر لم يكن مجرد حدث أكاديمي، بل منصة حقيقية لتبادل الأفكار وبناء علاقات بحثية مستدامة بين الباحثين من مختلف دول العالم. كما أشار إلى أن النقاشات العلمية التي شهدتها المؤتمر، وما تخللها من ملاحظات نقدية بناءة، ساهمت بشكل مباشر في تطوير جودة الأبحاث المستقبلية. واختتم حديثه بالتأكيد على التزامه المستمر بدعم المبادرات العلمية وتعزيز مكانة الكويت كمركز إقليمي للبحث والتطوير في مجالات المحاسبة والحوكمة.

وقد تناولت الأوراق البحثية المقدمة في المؤتمر مجموعة من القضايا المعاصرة في المحاسبة والحوكمة، حيث ركزت إحدى الدراسات على دور التدقيق الداخلي في تعزيز الأمن السيبراني في الشركات، وأظهرت النتائج أن القيمة الحقيقية

إشادة دولية من IFAC برنامج التعليم المهني المستمر لمراقبي الحسابات



الدكتور فهد الجافور:

- الدليل يراعي المعايير المهنية الدولية ويلتزم بتطوير مزاوئي المهنة
- الالتزام بتنفيذ الدليل يخلق فرص العمل ويعزز العمل المهني



صباح الجلاوي :

- الاتحاد الدولي للمحاسبين أكد مطابقة الدليل للمعايير الدولية
- الدليل يعكس التعاون المتواصل بين الجمعية ووزارة التجارة والصناعة

في إطار سعيها المستمر لتطوير المهنة ومزاوئها، وسعيها منها لتعزيز التعاون المتواصل بينها وبين كافة الجهات المعنية بتطوير المهنة، واتساقا مع المواد المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٩، انتهت جمعية المحاسبين والمراجعين من إعداد دليل برنامج التعليم المهني المستمر وفق القواعد والمعايير المهنية المتعارف عليها.

وفي هذا السياق، كشف رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي عن تلقي الجمعية رسالة وشكر وتقدير من الاتحاد الدولي للمحاسبين «الآيفاك» أثنى خلالها على الجهد المبذول في دليل برنامج التعليم المهني المستمر الذي أعدته جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، من حيث توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية، مشيراً في الوقت نفسه بأهمية الدليل في تطوير وأداء مراقبي الحسابات.

للمحاسبين وتحديث المعرفة بالمعايير الدولية (مثل IFRS وIAS) وتعزيز الالتزام بالأخلاقيات المهنية وتطوير مهارات التدقيق والرقابة الداخلية ودعم التخصص المهني المستمر.

وقال: يعد الدليل امتداداً لدور الجمعية في رفع المستوى المهني والفكري للمحاسبين في الكويت.

وبين أن الدليل راعى تطبيق المعايير المهنية الدولية في إعداد الدليل من حيث احتساب عدد الساعات التدريبية وآلياتها وكذلك كيفية التسجيل في البرنامج والاستثناءات التي يمكن تطبيقها.

وقال: يؤدي الالتزام بتطبيق دليل برنامج التعليم المهني المستمر بتحقيق العديد من المزايا من بينها: التطوير المستمر في المسار المهني ومواكبة التحول الرقمي في قطاع المحاسبة.

واختتم الجافور تصريحه بتقديم الشكر والامتنان لفريق العمل الذي ساهم في إصدار الدليل، متمنياً أن يكون اسهاماً حقيقياً ونوعياً في العمل المهني ووضع مهنة المحاسبة على طريق التطور عالمياً.

وتطرق الجلاوي لأهمية الدليل في تحسين بيئة الأعمال والعمل، في الوقت نفسه، على تنمية الكفاءة المهنية لمراقبي الحسابات من خلال الالتزام بالتعليمات الواردة في الدليل، لافتاً أن الدليل يعكس التعاون المثمر والبناء مع وزارة التجارة والصناعة في مختلف القطاعات.

وأوضح أن البرنامج هو نظام تدريبي إلزامي يهدف إلى تطوير مهارات المحاسبين ومراقبي الحسابات ومواكبة التطورات المهنية والتشريعية ورفع جودة الأداء المهني في السوق.

وقال: يأتي الدليل ضمن تنظيم مهني متميز، حيث يلتزم مزاوئي المهنة بالالتحاق به وفق القوانين المعمول بها.

وفي سياق متصل، أوضح عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق ورئيس فريق عمل إعداد الدليل الدكتور فهد مطلق الجافور أن إشادة الاتحاد الدولي للمحاسبين بدليل التعليم المهني المستمر يمثل أهمية كبيرة لما تضمنه من خطوات تعكس المهنية العالية وتأكيد لحرص الجمعية على تطوير دور مزاوئي المهنة في بيئة الأعمال بما يتفق والتطورات الإقليمية والدولية للمهنة.

وبين أن الدليل يهدف إلى: رفع الكفاءة المهنية والعلمية

"المحاسبين" هنأت رئيس وأعضاء "نزاهة" وناقشت سبل تعزيز التعاون



المطلوب تطبيقها لمنعه، في إطار مكافحة ومنع الفساد بكافة صورته في مختلف الجهات.

ومن جهتها، رحبت الدكتورة رنا الفارس بمد جسور التعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في كافة المجالات التي من شأنها مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في مختلف الجهات.

وفي الختام، قدم وفد الجمعية درع تكريم لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"، متمنين لها وللمجلس الإدارة الجديد كل التوفيق والسداد.

وقد ترأس وفد الجمعية، رئيس مجلس الإدارة صباح الجلاوي، يرافقه أمين السروع عضو مجلس الإدارة فيصل عبد المحسن الطبيخ وعضو مجلس الإدارة راشد عوض الهطلاني وأمين الصندوق الدكتور فهد مطلق الجافور وعضو مجلس الإدارة عبد الله سليمان الكندري.

وحضر اللقاء رئيس مركز محققين الاحتيال المعتمدين - فرع الكويت شيخة الصفي.

كما حضر اللقاء أعضاء من مجلس الإدارة في "نزاهة" وكذلك موظفي الهيئة.

في إطار التعاون المستمر مع كافة الجهات والهيئات الحكومية، وسعيًا منها لتعزيز التعاون بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مع كافة الجهات ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة، قام رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية بتقديمهم رئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي بزيارة مقر الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" لتقديم التهنئة لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لمكافحة الفساد الدكتورة رنا الفارس وأعضاء مجلس الإدارة، متمنين لها وللمجلس إدارة "نزاهة" كل التوفيق والسداد.

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن الزيارة تناولت سبل تعزيز التعاون بين الجمعية والهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"، لافتاً أن الزيارة تطرقت للأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعية، بالإضافة إلى البرامج المهنية والدورات التدريبية وورش العمل المجانية التي تقدمها الجمعية.

وتطرق الاجتماع - كذلك - لاستعداد الجمعية الكامل لمد جسور التعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" في مختلف المجالات التي تعزز استراتيجية الهيئة في مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والنزاهة.

كما تناول الاجتماع أهمية مكافحة الاحتيال والآليات

منذ عام 1976 وحتى عام 2026

"المحاسبين" نظمت 10 مؤتمرات دولية ومهنية



إعداد الأستاذ : يوسف صالح العثمان
(الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية)

وقد نظمت الجمعية منذ تأسيسها وحتى الآن 10 مؤتمرات تضمنت : التقييم المحاسبي للأداء في الفترة من 6 إلى 10 مارس 1976 وترأس المؤتمر ، الرئيس الفخري للجمعية/ يوسف صالح العثمان.

كما عقدت الجمعية مؤتمر المعلومات المحاسبية وإدارة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من 28 إلى 29 يناير 2009 وترأس المؤتمر السيد/محمد حمود الهاجري.

كما عقدت الجمعية المؤتمر الثالث : دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية في الفترة من 1 إلى 2 ديسمبر 2010 وترأس المؤتمر محمد حمود الهاجري.

وقد عقد المؤتمر الرابع للجمعية بعنوان : المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة في الفترة من 5 إلى 6 ديسمبر 2012 وترأس المؤتمر الدكتور رشيد محمد القناعي.

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية 10 مؤتمرات مهنية نوعية ، استقطبت خلالها المسؤولين والمتخصصين من مختلف دول العالم ، وكذلك الأكاديميين من كبرى الجامعات العريقة على مستوى العالم.

وقد عقدت الجمعية عدداً من المؤتمرات المهنية المتميزة خلال الفترة الممتدة من 2024 إلى 2026 ، حيث عقدت الجمعية مؤتمر الاتجاهات الحديثة في المحاسبة في 19 ديسمبر 2024 ، والذي يعد منصة جامعة للأكاديميين والخبراء في مجال المحاسبة من مختلف دول العالم لتبادل الرؤى والأفكار حول التطورات الحديثة في هذا التخصص الحيوي.

كما عقدت الجمعية المؤتمر السنوي الدولي «المحاسبة والتدقيق والحوكمة والاستدامة بين النظرية والتطبيق في الفترة من 21 إلى 22 أبريل 2025 ، والذي عقد تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله أحمد الصباح - حفظه الله - وحضور معالي وزير التجارة والصناعة السابق خليفة العجيل. حيث عقد المؤتمر على هامش الاحتفال باليوبيل الذهبي في 21 أبريل 2025.

وقد ناقش المؤتمر أحدث التطورات والتحديات، وأفضل الممارسات العالمية في هذه المجالات الحيوية.

كما نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المؤتمر الدولي الأول لمنتدى البحوث المحاسبية الدولية عبر تطبيق زووم ، بالتعاون مع جمعية المحاسبة الأميركية والجمعية الأميركية الدولية.

وعقد المؤتمر الخامس للجمعية في الفترة من 3 إلى 4 ديسمبر 2015 بعنوان : المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة : الواقع والتحديات والتطلعات وترأسه الدكتور نادر حمد الجيران.

كما نظمت الجمعية المؤتمر المهني السابع : تحديات وتطلعات لمستقبل مهنة المحاسبة في 19 ديسمبر 2018 وترأسه صقر مبرك الحيص (رحمه الله رحمة واسعة)

ونظمت الجمعية المؤتمر السادس بعنوان المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة : نحو مهنة فاعلة في الفترة من 15 – 16 فبراير 2017 وترأسه أحمد مشاري الفارس.

المؤتمرات التي عقدتها الجمعية حتي تاريخ مارس 2026

المؤتمر	عنوان المؤتمر	فترة المؤتمر	رئيس المؤتمر
الأول	التقييم المحاسبي للأداء	6-10 مارس 1976	السيد / يوسف صالح العثمان
الثاني	المعلومات المحاسبية وإدارة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي	28-29 يناير 2009	السيد / محمد حمود الهاجري
الثالث	دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية	1-2 ديسمبر 2010	السيد / محمد حمود الهاجري
الرابع	المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة	5 – 6 ديسمبر 2012	الدكتور / رشيد محمد القناعي
الخامس	المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة الواقع – التحديات – التطلعات	3-4 ديسمبر 2014	الدكتور / نادر حمد الجيران
السادس	المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة نحو مهنة فاعلة	15-16 فبراير 2017	السيد/ أحمد مشاري الفارس
السابع	المؤتمر المهني – تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة	5-6 ديسمبر 2018	السيد/ صقر مبرك الحيص
الثامن	الإتجاهات الحديثة في أبحاث المحاسبة	19 ديسمبر 2024	السيد/ صباح مبارك الجلاوي المنظم : الدكتور أحمد القطان
التاسع	مؤتمر “المحاسبة والتدقيق والحوكمة والاستدامة : بين النظرية والتطبيق	21 - 22 ابريل 2025	السيد / صباح مبارك الجلاوي المنظم / د. سعود العودة العازمي
العاشر	المؤتمر الدولي الأول لمنتدى البحوث المحاسبية الدولية ON LINE	28 مارس 2026	السيد/ صباح مبارك الجلاوي المنظم : الدكتور / أحمد القطان

في اطار رئاستها لتجمع جمعيات والهيئات المهنية الخليجية "المحاسبين" نظمت ساعة معرفة حول الاحتيال الوظيفي



المهنية الخليجية ورئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن ساعة المعرفة التي تقيمها الجمعية؛ ضمن أنشطة خطة العمل الخليجية المهنية المشتركة، مفاهيم الاحتيال الوظيفي، باعتباره من بين الموضوعات الهامة التي تهم قطاع عريض من مزاوولي المهنة، مضيفاً أن الاحتيال الوظيفي يُعد من التحديات الخطيرة التي تواجه المؤسسات، وترتبط به مهنة المحاسبة والمراجعة ارتباطاً مباشراً، نظراً لدور المحاسبين في إدارة الأموال والرقابة المالية.

ولفت الجلاوي أن مهنة المحاسبة لها دور مهم للغاية في كشف الاحتيال الوظيفي من خلال عدة أدوات منها: الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية وتوظيف التكنولوجيا المالية في الكشف عن الاحتيال ومعالجته.

وبين أن المراجعة الداخلية والخارجية واكتشاف الأخطاء والتلاعب وتقييم فعالية الأنظمة من بين الأدوات التي

تأكيداً منها لأهمية وتطوير العمل الخليجي المشترك، وفي إطار ترؤس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لتجمع الجمعيات والهيئات المهنية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٢٦.

وفي ضوء قيامها بتنفيذ خطة العمل المهنية الخليجية المشتركة لعام ٢٠٢٦، التي تم التوافق عليها خلال اللقاء التشاوري الأول للجمعيات والهيئات المهنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد بمقر الجمعية، في ديسمبر ٢٠٢٥، نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية «ساعة معرفة» حول الاحتيال الوظيفي، والتي يتم إطلاقها عن بعد في ٢٦ مارس ٢٠٢٦، بمقر الجمعية، حيث حاضر فيها رئيس مركز محققين الاحتيال المعتمدين (فرع الكويت) شيخة الصفي.

الرقابة المالية

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس تجمع الجمعيات والهيئات



يستخدمها المحاسب في الكشف عن عمليات الاحتيال.

وقال : أن ساعة المعرفة حول الاحتيال الوظيفي تتناول الكثير من الموضوعات التي تهم قطاع عريض من مزاوли المهنة والمرتبطة بعملهم في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن بينها: الاحتيال المالي والفساد والرشوة والعمولات وغيرها.

استراتيجيات الوقاية

من جانبها ، أوضحت شيخة الصفي أن ساعة المعرفة حول الاحتيال الوظيفي تناولت عدد من المحاور من بينها : استراتيجيات الوقاية من الاحتيال الوظيفي ومنها : بناء ثقافة النزاهة والتدريب وآليات الإبلاغ وتعزيز الحوكمة المؤسسية.

ولفتت من بين محاور ساعة المعرفة، ما يتعلق باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الفساد المالي واختراق الهويات وغيرها من الوسائل غير القانونية وكشفها بدقة متناهية.

ولفتت أن ساعة المعرفة حول الاحتيال الوظيفي، يعكس الاهتمام المتزايد بمتابعة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والتي تهم مزاوли المهنة في دول مجلس التعاون الخليجي ووضع الحلول المناسبة لها والعمل على إيجاد آليات مشتركة تطور العمل المهني الخليجي المشترك في مختلف القطاعات.

وتتضمن ساعة المعرفة عدة محاور تتضمن : مفهوم الاحتيال الوظيفي وتعريفاته وأثره على المؤسسات، العوامل النفسية والسلوكية لمرتكبي الاحتيال وأنواع الاحتيال الوظيفي الرئيسية وإساءة استخدام الأصول والفساد والرشوة والعمولات والاحتيال في القوائم المالية والهندسة الاجتماعية والاحتيال الرقمي ومؤشرات الاحتيال وأنظمة وضوابط مكافحة الاحتيال وتقنيات كشف الاحتيال الحديثة مثل تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وكذلك استراتيجيات الوقاية من الاحتيال.

صباح الجلاوي :

- أهمية كبيرة ومتزايدة للعمل الخليجي المشترك في تطوير المهنة
- الاحتيال الوظيفي يُعد من التحديات الخطيرة التي تواجه المؤسسات، وترتبط به مهنة المحاسبة والمراجعة ارتباطاً مباشراً
- مهنة المحاسبة لها دور مهم للغاية في كشف الاحتيال الوظيفي من خلال عدة أدوات

شيخة الصفي :

- دور كبير لمهنة المحاسبة في كشف الاحتيال الوظيفي ومعالجته
- المراجعة الداخلية والخارجية واكتشاف الأخطاء والتلاعب وتقييم فعالية الأنظمة من بين الأدوات التي يستخدمها المحاسب في الكشف عن عمليات الاحتيال

رؤية مالية واقتصادية ورقابية ..



إعداد الأستاذ : يوسف صالح العثمان
الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية



2. معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) هو المعيار الذي يهدف إلى ضمان احتفاظ البنوك بمصادر تمويل مستقرة كافية لمقابلة احتياجات التمويل طويلة الأجل للأصول والأنشطة خارج الميزانية. ببساطة، هو التأكد من أن البنك لديه تمويل مستقر لتمويل مشاريعه طويلة الأجل.

- كيفية الاستخدام: منع البنوك من الالتزام بالتزامات طويلة الأجل بدون تمويل مستقر.

3. نسبة السيولة الرقابية (RLR): هي الحد الأدنى من الأرصدة السائلة التي يجب على البنك الاحتفاظ بها كنسبة من إجمالي الودائع لديه. ببساطة، هو الاحتياطي الإجباري الذي يحتفظ به البنك.

* كيفية الاستخدام: سمح البنك المركزي للبنوك بتحرير جزء من الاحتياطي الإجباري 15 % بدلاً من 18 % لزيادة السيولة.

في ظل التطورات الجيوسياسية الأخيرة، قرر البنك المركزي الكويتي اتخاذ إجراءات استثنائية لتعزيز السيولة ودعم الاقتصاد الوطني. وهذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز مرونة البنوك وتضمن تدفق السيولة للقطاعات الإنتاجية.

ما هي الإجراءات المتخذة؟

1. معيار تغطية السيولة (LCR) : هو نسبة الأصول السائلة عالية الجودة التي يحتفظ بها

البنك لمواجهة صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال فترة ضغط تمتد لـ 30 يوماً.

ببساطة، هو مخزون الطوارئ الذي يحتفظ به البنك لمواجهة أي صدمات اقتصادية.

- كيفية الاستخدام: سمح البنك المركزي للبنوك بتحرير جزء من مخزون الطوارئ لمواجهة أي صدمات اقتصادية.



البنك المركزي الكويتي يصدر إجراءات لتعزيز السيولة ودعم الاقتصاد

ببساطة، هو سقف القروض الذي يمكن للبنك تقديمه.

* **كيفية الاستخدام:** رفع سقف القروض للبنوك من 90 % إلى 100 % لزيادة التمويل

للقطاعات الإنتاجية.

والخلاصة أن الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي الكويتي تهدف إلى تعزيز السيولة ودعم الاقتصاد الوطني في ظل التطورات الجيوسياسية. وهذه الإجراءات ستساهم في تعزيز مرونة البنوك وزيادة السيولة في السوق، مما سيدعم الاقتصاد الوطني.

4. **المصدرة الرأسمالية التحوطية (CAPITAL BUF- FER):** هي طبقة إضافية من رأس المال الأساسي تلتزم البنوك بتكوينها فوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال لاستخدامها في أوقات الأزمات. وببساطة، هو الحصالة التي يحتفظ بها البنك لمواجهة أي أزمات.

4 - **كيفية الاستخدام:** سمح البنك المركزي للبنوك باستخدام جزء من الحصالة (1%) لتعزيز السيولة.

5. **الحد الأقصى للتمويل (MAXIMUM LENDING LIMIT):** هو السقف الأعلى

المسموح به للبنك لمنح ائتمان وقروض مقابل إجمالي الودائع المتاحة لديه وقاعدته الرأسمالية.

الاقتصاد الكويتي قادر على مواجهة التحديات بقوة وثبات



إعداد
صباح مبارك الجلاوي
رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية



عالمياً، والثاني عربياً وخليجياً من حيث حجم الأصول. وكانت الجمعية في طليعة جمعيات النفع العام التي أكدت منذ اللحظة دعمها ووقوفها مع كافة القرارات الصادرة عن القيادة السياسية والتي تدعم وتحفظ أمن الكويت، كما أبدت الجمعية استعدادها لتقديم خدماتها للوطن والمواطنين.

ومن بين مكامن القوة - على سبيل المثال لا الحصر- امتلاك الكويت لأحد أقوى أسواق المال في دول المنطقة، حيث بلغت القيمة السوقية لأصول 130 شركة مدرجة ببورصة الكويت متوافقة في سنتها المالية تنتهي في 31 ديسمبر 2025 نحو 187.24 مليار دينار، مقارنة بـ 171.66 مليار دينار في ختام عام العام الذي يسبقه، في إشارة إلى استمرار التوسع في الميزانيات رغم الضغوط الربحية، حيث حققت تلك الشركات ارتفاعاً سنوياً قدره 5 مليارات دينار.

تمتلك الكويت العديد من الموارد والإمكانات التي يمكنها من مواجهة التحديات والأزمات والخروج منها بشكل قوي ومستقر.

كما أن تلك الإمكانيات والموارد مكن الكويت من عبور الأزمة بآليات وتنسيق كبير بين كافة الجهات وتوفير كافة الاحتياجات لمواطنيها وتعزيز منظومة السلع الغذائية والصناعية، على الرغم من تطورات الأحداث.

كما أن قوة المصدات المالية التي تمتلكها الكويت يجعلها الأسرع على التعافي في ضوء امتلاك المرونة المالية والاقتصادية الكافية التي تجعلها تخرج من تلك الأزمة بشكل كبير.

ومن بين مكامن القوة التي يتمتع بها الاقتصاد، الصندوق السيادي الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار والذي حقق ارتفاعاً قدره 43 مليار دولار بالغاً 1.07 تريليون دولار، محافظاً بذلك على مستواه في المركز 51

- جمعية المحاسبين من أوائل جمعيات النفع العام الداعمة لقرارات القيادة السياسية
- الصندوق السيادي حقق ارتفاعاً قدره 43 مليار دولار بالغاً 1.07 تريليون دولار
- 187.2 مليار دينار أصول 130 شركة مدرجة في البورصة وسوق الكويت قادرة على التعافي في مواجهة التداعيات
- البيانات المالية قوة ميزانية الكويت وقدرتها على تلبية احتياجات السلع والخدمات
- القطاع المصرفي الكويتي من أقوى القطاعات القادرة على تحقيق أعلى معايير المرونة المالية بين دول المنطقة
- قرارات المركزي الاستباقية وتأجيل أقساط متضرري الحرب من أهم القرارات الداعمة للنمو الاقتصادي وصغار المبادرين
- دعم الدولة للتكاليف الإضافية للسلع المستوردة من المواد الغذائية عزز من ثبات الأسعار ودعم السلع في الأسواق

وقد أكدت وزارة المالية قوة ومتانة الأوضاع المالية للكويت حين أكدت أن الأوضاع المالية في البلاد «فوق المطمئنة»، لافتة أن البنك المركزي يضمن كافة أنواع الودائع والحسابات، وأن السيولة متوافرة والرواتب ستصرف في مواعيدها دون تأخير، مع تخصيص مبالغ ضخمة لشراء الطاقة والمياه بقيمة 372 مليون دينار، و569 مليون دينار للأدوية والمستلزمات الطبية، لضمان استمرارية جودة الخدمات العامة وتطوير مرافق الدولة الاستراتيجية.

كما أن الكويت تمتلك قطاعاً مصرفياً قوياً قادر على امتصاص الأزمات ووضع الحلول القادرة على مواجهة أية ضغوط يمكن أن يشهدها الاقتصاد ، لافتاً أن قطاع البنوك يهيمن على 73.88% من إجمالي أصول 130 شركة مدرجة ببورصة الكويت بقيمة 138.33 مليار دينار.

وفي مواجهة التحديات، أصدر بنك الكويت المركزي قرارات استباقية لمواجهة تداعيات الأزمة الحالية وحصر أية ضغوط تواجهها الشركات وكذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز السيولة.

وتعد حزمة الإجراءات التحفيزية للبنوك المحلية التي عممها بنك الكويت المركزي ما يتعلق بالسياسة التحوطية الكلية ما يتعلق بمتطلبات السيولة الرقابية ومعدل الكفاية الرأسمالية، بما يضمن زيادة مرونة القطاع المصرفي المحلي لدعم أوجه النشاط الاقتصادي ودعم استقرار العمل المصرفي.

ومن بين الإجراءات الاحترازية التي أطلقها بنك الكويت المركزي تأجيل أقساط القروض على المبادرين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات وهو الأمر الذي يعزز من أداء تلك الشركات في مواجهة التحديات.

ومن الإجراءات الهامة التي اتخذتها الحكومة ، ما أصدره وزير التجارة والصناعة الكويتي أسامة بودي بتولي الحكومة الكويتية دعم التكاليف الإضافية المترتبة على الشركات المستوردة.

ويهدف القرار لضمان استمرارية إمدادات السلع الأساسية إلى الكويت في الحالات الاستثنائية ودعم التكاليف الإضافية إلى ضمان استمرارية إمدادات السلع الأساسية وتدفقها إلى الكويت دون انقطاع.

كما أن الحكومة حرصت على تثبيت مستويات الأسعار وتوافرها ومراقبة الأسواق منذ بدايات الأزمة رغم ما تعانيه سلاسل الإمدادات صعوبات بالغة نتيجة للأوضاع الراهنة.

توضيح مهني: المعالجة المحاسبية لأراضي الدولة بين الجوهر الاقتصادي والشكل القانوني



د علي عويد رخيص
رئيس لجنة مراقبي الحسابات -
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



بعدالة ووضوح عن المركز المالي والأداء وفق *المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)*.

الجوهر الاقتصادي قبل الشكل القانوني.. المبدأ الأساسي

تعتمد المعالجة المحاسبية في إطار IFRS على مبدأ راسخ هو *"الجوهر الاقتصادي قبل الشكل القانوني" (Substance over Form)*. يعني هذا المبدأ الاعتراف بالأصول بناءً على السيطرة الاقتصادية والمنافع المستقبلية المتوقعة، وليس فقط على أساس الملكية القانونية المجردة.

ولذلك، فإن عدم وجود ملكية قانونية كاملة لا يمنع بالضرورة الاعتراف المحاسبي، طالما توافرت شروط الاعتراف الواردة في معايير مثل *IAS 16* و*IFRS 16*.

في الوقت الذي تثير فيه قضية المعالجة المحاسبية لأراضي الدولة جدلاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية والمهنية، يأتي هذا التوضيح ليضع النقاط على الحروف من منظور محاسبي ومهني دولي.

وحول المعالجة المحاسبية لأراضي الدولة ودور مراقبي الحسابات، نود تقديم رؤية مهنية موضوعية تعتمد على المعايير الدولية المعتمدة عالمياً.

ويخضع عمل مراقبي الحسابات يخضع لإطار مهني صارم وموحد دولياً، وليس للاجتهادات شخصية.

المرجعية المهنية: الالتزام بالمعايير الدولية

يلتزم مراقبو الحسابات نظاماً وقانوناً بتطبيق *المعايير الدولية للمراجعة (ISAs)* الصادرة عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي (IAASB)، بهدف التأكد من أن القوائم المالية تعبر

٥- تضخيم القيم وتقييم الأراضي (النقاط ١١-١٤):
يعالج (IAS 36) أي تضخيم محتمل من خلال اختبارات الانخفاض الإلزامية، بينما ينظم (IFRS 13) تقييم القيمة العادلة كأسس موثوقة.

٦ - خطر انهيار الشركة (النقطة ١٥):

يُصنف هذا ضمن مخاطر الأعمال (Business Risk)، ويُعالج بالإفصاح المناسب وفق IAS 1 و IFRS 7.

خاتمة

في الختام، تمثل المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المراجعة الدولية (ISA) إطاراً مهنيّاً عالمياً راسخاً ومعتمداً من الجهات الرقابية في معظم دول العالم.

يعمل مراقبو الحسابات ملتزمين بهذه المعايير بدقة، وليس وفق آراء شخصية. وأي أخطاء تطبيقية فردية - إن وجدت - لا تعكس جوهر المعايير، ولا يجوز تعميمها أو استخدامها للتشكيك في إطار محاسبي دولي موثوق.

نأمل أن يساهم هذا التوضيح في تعزيز الفهم المهني الصحيح، ونحن على استعداد تام لأي مناقشة إضافية.

ويحدث الخلط الرئيسي في المقال عند الربط بين المعالجة المحاسبية (التي تعكس الواقع الاقتصادي) والتكييف القانوني الصرف للملكية.

فالمحاسب لا ينشئ ملكية قانونية، بل يسجل الحق الاقتصادي، ومراقب الحسابات لا يعتمد على رأي الإدارة فقط، بل يقوم بتقييمه مهنيّاً وفق معايير المراجعة الدولية (ISA 500 و ISA 540).

النقاط الرئيسية

١- إدراج الأراضي كـ"ملك حر" (النقاط ١ و ٣ و ٤):
تفرق المعالجة المحاسبية السليمة بين الملكية الكاملة (IAS 16) وبين حقوق الاستخدام الناتجة عن عقود طويلة الأجل، التي تُسجل كأصل حق استخدام (Right-of-Use Asset) وفق (IFRS 16). تصنيف حق استخدام كملك حر دون مبرر يُعد خطأ تطبيقياً، ولكنه لا يُعمم على جميع الحالات.

٢- الاعتماد على رأي الإدارة فقط (النقاط ٢ و ٨):
ادعاء غير دقيق. يلتزم المراجع بالحصول على أدلة إثبات كافية وتقييم افتراضات الإدارة وفق (ISA 500) و (ISA 540)، مع تطبيق فرض الاستمرارية (Going Concern) وفق (IAS 1).

٣- عدم الإفصاح عن المخاطر (النقاط ٥ و ٦):
تلزم (IAS 1) و (IFRS 7) بالإفصاح الواضح عن المخاطر الجوهرية وعدم التأكيد المرتبط بعقود الأراضي.

٤- اتهام مراقب الحسابات (النقاط ٧ و ٩ و ١٠):
دور المراجع هو إبداء رأي مستقل وفق (ISA 200)، مع تقييم واختبار المخاطر وفق (ISA 315) و (ISA 330). لا يجوز اتهامه بـ«تمرير الموضوع» إلا بوجود مخالفة موثقة.

الإفصاح والشفافية من منظور هيئة أسواق المال في دولة الكويت



بقلم: أحمد مشاري الفارس
رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية الأسبق
رئيس مجلس أمناء مركز الشركات المهنية



المقدمة:

المنظم ذاته. فالهيئة لا تتعامل مع الإفصاح باعتباره استجابة لحدث، بل باعتباره نظاماً دائماً لضمان التدفق المتوازن للمعلومات.

الإفصاح في الطرح العام والإدراج:

خصص المشرع في المواد رقم (93-96) لتنظيم إصدار ونشر نشرة الاكتتاب في الطرح العام، وألزم الجهات المصدرة بتضمين بيانات مالية وقانونية وتشغيلية دقيقة تعكس حقيقة المركز المالي والمخاطر المحتملة. ويمثل هذا الإطار حجر الأساس لحماية المستثمر قبل دخوله السوق، إذ يتيح له اتخاذ قراره الاستثماري بناءً على معلومات مكتملة. كما نصت المادة رقم (97) على إلزام الشركات المدرجة بالإفصاح الدوري عن بياناتها المالية وفق المعايير المعتمدة.

المعلومات الجوهرية في التوقيت والدقة:

تُعد المعلومات الجوهرية قلب نظام الإفصاح. وقد منحت المادة رقم (104) الهيئة صلاحية وضع القواعد المنظمة للإفصاح عنها، بينما أوجبت المادة رقم (98) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان الإفصاح الفوري عن أي تطورات قد تؤثر في سعر الورقة المالية.

والمعيار هنا لا يقتصر على الأثر المالي المباشر، بل يشمل كل معلومة قد تؤثر في قرار المستثمر الرشيد، سواء تعلقت بعقود كبيرة، نزاعات قضائية، تغيرات في الإدارة التنفيذية، أو أحداث تشغيلية استثنائية. هذا التشدد في معيار التوقيت

لم تعد الشفافية في الأسواق المالية خياراً تنظيمياً أو مطلباً طوعياً، بل أصبحت معياراً رئيسياً لقياس نضج السوق وكفاءة مؤسساته. وفي دولة الكويت، رسّخ المشرع هذا المفهوم من خلال قانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، مانحاً الهيئة صلاحيات واسعة لضبط الإفصاح وضمان عدالة المعلومات في السوق.

فمن منظور الهيئة، الإفصاح ليس مجرد التزام قانوني، بل هو أداة استراتيجية لحماية المستثمر، وضمان تكافؤ الفرص، وتعزيز ثقة المتعاملين في السوق المالي، كما تعتبر الشفافية ركيزة أساسية لاستقرار السوق المالي. وفيما يلي الإطار القانوني التي وضعت هيئة أسواق المال لتنظيم عملية الإفصاح:

الأساس القانوني، الإفصاح كهدف تنظيمي أصيل:

نصت المادة رقم (3) من قانون الهيئة على أن من بين أهدافها تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والشفافية، وفرض متطلبات الإفصاح الكامل للحد من تضارب المصالح ومنع استغلال المعلومات غير المعلنة.

هذا النص يضع الإفصاح في صلب فلسفة التنظيم، لا باعتباره التزاماً فرعياً، بل كأحد مقومات وجود السوق

يعكس توجه الهيئة نحو تضيق الفجوة الزمنية بين وقوع الحدث ونشره، للحد من فرص الاستفادة غير المشروعة.

الإفصاح عن الملكيات المؤثرة:

نظمت المواد رقم (100-102) مسألة الإفصاح عن تغيرات الملكية التي تبلغ 5 % فأكثر، وألزمت الأشخاص المعنيين بالإبلاغ خلال مدد زمنية محددة.

وتكمن أهمية هذا التنظيم في منع التراكم الخفي للملكية الذي قد يؤثر في هيكل السيطرة على الشركة دون علم السوق. فالإفصاح عن الملكيات المؤثرة يحقق الشفافية في مراكز القوة داخل الكيان المدرج.

العلاقة بين الإفصاح ومكافحة استغلال المعلومات الداخلية:

تتقاطع قواعد الإفصاح مع أحكام تجريم استغلال المعلومات الداخلية. فقد نصت المواد رقم (119-121) على عقوبات إدارية وجنائية بحق من يخفي أو يضل أو يستغل معلومات غير معلنة لتحقيق منفعة شخصية. وبذلك يتحول الإفصاح إلى أداة وقائية لمكافحة التداول بناءً على معلومات داخلية، إذ كلما تسارعت وتيرة الإفصاح، تضاءلت فرص الاستغلال غير المشروع.

اللائحة التنفيذية للهيئة، تنظيم تفصيلي للإفصاح:

جاء الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة ليضع إطاراً عملياً دقيقاً للإفصاح والشفافية، محدداً: تعريف المعلومات الجوهرية، آليات النشر والإعلان، مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن صحة البيانات، والإجراءات الواجب اتباعها عند وجود معلومات غير مؤكدة. كما عززت الهيئة مؤخراً مبدأ المساءلة بإقرار تحمل الجهة المفصحة المسؤولية الكاملة عن دقة المعلومات المنشورة، بما يعمق ثقافة الامتثال الذاتي.

الهيئة نحو التحول الرقمي ودعم الشفافية:

في إطار تطوير البيئة التنظيمية وتعزيز فعالية الإفصاح، اعتمدت هيئة أسواق المال أنظمة الإفصاح الإلكتروني باستخدام معيار XBRL، الذي يتيح توحيد الصيغة الرقمية للبيانات المالية، ويسهل المقارنة والتحليل والرقابة بشكل منهجي. ويسهم هذا التحول الرقمي في رفع جودة البيانات، تقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز سرعة وصول المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية.

ويعكس هذا التوجه إدراك الهيئة أن الشفافية الرقمية لا

تقتصر على النصوص القانونية وحدها، بل تتطلب بنية تقنية مؤسسية داعمة تمكن من تدفق المعلومات بشكل موثوق ودقيق، وتتيح للمستثمرين والهيئات الرقابية اتخاذ قرارات مستنيرة قائمة على بيانات موحدة ومحدثة باستمرار. كما يعزز الإفصاح الإلكتروني من قابلية تحليل المعلومات على نطاق واسع، ويساهم في ترسيخ ثقافة الامتثال الذاتي والحوكمة الرقمية داخل الشركات المدرجة، بما يدعم الاستقرار المالي وفعالية السوق على المدى الطويل.

الأثر المهني والاقتصادي لشفافية الإفصاح:

من الناحية المهنية، يسهم الإفصاح عالي الجودة في تعزيز مستوى الحوكمة المؤسسية داخل الشركات، إذ يدفع مجالس الإدارات إلى تبني نظم رقابية أكثر صرامة، ويحفز لجان التدقيق والالتزام على تطوير آليات فعالة لمراقبة صحة البيانات المالية وغير المالية. كما يعزز الإفصاح من ثقافة المساءلة داخل المؤسسة، ويؤسس لممارسات مؤسسية تقلل من المخاطر التشغيلية والمعلوماتية، مما يرفع من مستوى الكفاءة المؤسسية ويضمن اتساق القرارات الاستراتيجية مع متطلبات الشفافية.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن الشفافية تسهم في خفض تكلفة رأس المال من خلال تقليل درجة عدم اليقين لدى المستثمرين، وتحسين كفاءة التسعير عبر تمكين السوق من تقييم الأصول بدقة أكبر، فضلاً عن جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق رفع ثقة المستثمرين الدوليين في نزاهة السوق المحلي. كما تعمل الشفافية على تقليل التقلبات الناتجة عن الشائعات أو المعلومات غير الدقيقة، مما يمنح السوق القدرة على امتصاص الصدمات بشكل أفضل، ويعزز استقراره على المدى الطويل، ويؤسس لبيئة مالية أكثر قدرة على الاستدامة والتطوير الاقتصادي.

تحديات تطبيق الإطار التشريعي:

رغم وضوح الإطار التشريعي، لا تزال بعض الشركات تواجه تحديات عملية ملموسة، من أبرزها سوء تقدير معيار الجوهرية في تحديد المعلومات الجوهرية، والتأخر في الإفصاح بسبب الإجراءات الداخلية الطويلة والمعقدة، والخلط بين السرية التجارية وواجب الإعلان، وضعف التنسيق بين الإدارات الرقابية والمالية. وتوضح هذه التحديات أن الالتزام بالشفافية لا يقتصر على صدور القوانين واللوائح، بل يرتبط بقدرة المؤسسات على تطبيقها عملياً ضمن أنظمة مؤسسية متكاملة.

(التدقيق الداخلي في ظل الأزمات الجيوسياسية)



بقلم : جنان العصيمي
مدقق داخلي معتمد CIA
مدقق احتيال معتمد CFE



وتبرز هنا أهمية نضج الحوكمة المؤسسية، سواء على مستوى المؤسسات المالية أو الاقتصادية أو الحكومية، بوصفها العامل الحاسم في تعزيز القدرة على إدارة الأزمات، فالوضوح في الأدوار، وكفاءة اتخاذ القرار، وفعالية إدارة المخاطر، جميعها عناصر تعكس مستوى النضج المؤسسي، وتحدد مدى جاهزية المؤسسة للتعامل مع الظروف الاستثنائية.

وفي خضم هذه التحديات، يتعاظم دور التدقيق الداخلي ليتجاوز نطاقه التقليدي كوظيفة رقابية، ليصبح شريكاً استراتيجياً فاعلاً في دعم الإدارة العليا ومجلس الإدارة، إذ يتطلب الواقع الحالي من المدقق الداخلي القدرة على التحديث المستمر لخطط التدقيق، والتقييم الديناميكي للمخاطر، بما يتماشى مع شهية المخاطر المعتمدة لدى المؤسسة، إضافة إلى تقديم رؤى تحليلية تدعم اتخاذ القرار في أوقات الأزمات.

في عالم يشهد تحولات متسارعة، لم تعد الحروب تُقاس فقط بالقوة العسكرية أو حجم الترسانة، بل أصبحت تعتمد على أدوات أكثر تعقيداً وتأثيراً، تتمثل في زعزعة الأمن الاقتصادي، والتأثير على الاستقرار المالي، واستهداف البنية التحتية الرقمية. وفي هذا السياق، برزت ملامح صراع جديد يركز على قدرة الدول والمؤسسات على الصمود والتكيف في بيئة يغلب عليها عدم اليقين.

وتُعد المؤسسات المالية في صميم هذه التحديات، نظراً لدورها الحيوي في دعم الاقتصاد والحفاظ على استقراره، مما يفرض عليها تبني توجّه استراتيجي يركز على بناء المرونة المؤسسية كركيزة أساسية لضمان الاستمرارية، فلم يعد النجاح مرهوناً فقط بالقدرة على مواجهة الأزمات، بل بمدى القدرة على امتصاص الصدمات، والتكيف السريع مع المتغيرات، والاستمرار في تقديم الخدمات بكفاءة.



المرونة في التخطيط والتنفيذ، ويعزز سرعة الاستجابة للتغيرات، مع التركيز على الوظائف الحيوية داخل المؤسسة. ويسهم هذا النهج في ضمان استمرار العمليات الأساسية دون تعطيل، مع تقديم نتائج سريعة ذات قيمة مضافة.

إن مواجهة الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية لا يمكن أن تتم بمعزل عن التكامل المؤسسي، حيث يتطلب الأمر تنسيقاً وثيقاً بين مختلف الإدارات، والالتزام بالإجراءات والسياسات، إلى جانب ترسيخ ثقافة التعاون والعمل الجماعي. وفي ظل هذه البيئة المعقدة، يصبح التدقيق الداخلي أحد أهم ممكنات الاستقرار المؤسسي، من خلال دوره الاستباقي، ومرونته في الأداء، وقدرته على تعزيز الثقة داخل المؤسسة وخارجها. وفي نهاية المطاف، فإن المؤسسات التي تستثمر في بناء مرونتها المؤسسية، وتعزز من نضج حوكمتها، وتمكّن وظائف التدقيق الداخلي لديها، ستكون الأكثر قدرة على عبور الأزمات بأقل الخسائر الممكنة، والمضي قدماً بثقة في عالم تتغير فيه طبيعة المخاطر بشكل مستمر.

ومن الجوانب الجوهرية أيضاً دور التدقيق الداخلي في تقييم خطط استمرارية الأعمال وخطط الطوارئ، من خلال فحص جاهزيتها، واختبار فعاليتها، ومدى موثوقية معطياتها وقابليتها للتطبيق في أوقات الأزمات، والتأكد من قدرة المؤسسة على العمل في مختلف السيناريوهات، بما يحد من آثار التعطل، ويحافظ على استقرار الخدمات المقدمة. ولا يقتصر هذا الدور على التعامل مع المخاطر الراهنة فحسب، بل يمتد ليشمل تبني نهج استباقي يهدف إلى استشراف التهديدات المستقبلية، فالمدقق الداخلي مطالب اليوم بقراءة المؤشرات الاقتصادية والسياسية، وتحليل الاتجاهات العالمية، وفهم طبيعة التهديدات الخارجية، بما في ذلك التحديات السيبرانية، إلى جانب امتلاك القدرة على التعامل مع بيئة يغلب عليها الغموض، واتخاذ قرارات مبنية على معطيات غير مكتملة. كما تفرض طبيعة الأزمات تبني منهجيات حديثة، أبرزها التدقيق الرشيق (Agile Auditing)، الذي يتيح قدراً عالياً من

نشرت حوالي 400 محتوى إعلامي متنوع في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والإلكترونية

"المحاسبين" الأفضل إعلامياً في 2025



400 محتوى إعلامي متنوع في 2025
حققت الجمعية لقب "الأفضل إعلامياً" عبر نشر نشر مئات المواد الإعلامية المتنوعة.



نمو قياسي بنسبة 30%
شهد معدل النشر ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بعام 2024.

الإنجاز الإعلامي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لعام 2025

يستعرض هذا الإنفوجرافيك التطور الملحوظ في الأداء الإعلامي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال عام 2025، حيث حققت نمواً في المحتوى المنشور بإجمالي مواد إعلامية موزعة على مختلف المنصات والقنوات المحلية والدولية.

تنوع مثالي في قنوات النشر
توزع المحتوى بين وسائل التواصل الاجتماعي، الصحف المحلية، اللقاءات التلفزيونية، والفيديوهات.

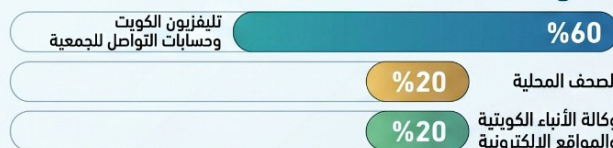
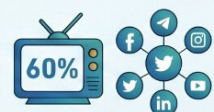


نطاق التأثير والجهات الناشرة

توازن بين الأنشطة المحلية والخارجية
استحوذت الأنشطة المحلية على 60% من المحتوى مقابل 40% للأنشطة الخارجية.



صدارة تلفزيون الكويت ومنصات الجمعية
ساهم تلفزيون الكويت وحسابات الجمعية بنسبة 60% من إجمالي النشر الإعلامي.



NotebookLM

ولفت الجلاوي أن من بين العوامل التي ساهمت - كذلك - في تطوير وتعزيز نشر المحتوى الإعلامي للجمعية خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ و٢٠٢٣، تأسيس العديد من المراكز المهنية ومن بينها : مركز الاعتماد المهني ومركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس ومركز الشركات المهنية ومركز مكافحة الاحتيال المالي ومركز المؤتمرات ومركز المحاسبة الإسلامية وكذلك أكاديمية المحاسبين التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

وأشار إلى أن تواجد تلك المراكز المهنية يمثل نقلة مهنية نوعية في العمل المحاسبي داخل الكويت خلال السنوات المقبلة وسيفتح آفاقاً جديدة خلال الفترة المقبلة.

ووفقاً لما تم حصره من أنشطة إعلامية تم نشرها في

تمكنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من تحقيق الصدارة في نشر المحتوى الإعلامي على مستوى جمعيات النفع العام المهنية في الكويت خلال عام ٢٠٢٥، والذي تزامن مع التوسع الكبير في عدد ونوعية الأنشطة المهنية التي شهدتها الجمعية داخل وخارج الجمعية وتأسيس العديد من المراكز المهنية خلال تلك الفترة.

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن هناك عدة عوامل ساهمت في تطوير وتنوع وتوسع المحتوى الإعلامي للجمعية، من بينها: رئاسة الجمعية لتجمع الجمعيات والهيئات المهنية الخليجية والذي تم الإعلان عنه خلال اللقاء التشاوري الأول للهيئات والجمعيات المهنية الخليجية الذي عقد في مقر الجمعية في ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، بحضور مسؤولي وممثلي تلك الجهات.

صباح الجلاوي :

- 30 % ارتفاعاً في نوعية المحتوى الإعلامي المهني المنشور في 2025 مقارنة بعام 2024

تغطية احتفالية اليوبيل الذهبي والمؤتمر الدولي السابع المصاحب لها الأعلى في النشر الإعلامي

ترؤس الجمعية لتجمع الجمعيات والهيئات المهنية الخليجية الأهم والأبرز في عام 2025

تأسيس العديد من المراكز المهنية في 2025 كان له الأثر المباشر في تعزيز وتطوير المحتوى الإعلامي للجمعية

60 % من المحتوى الإعلامي من نصيب الأنشطة المحلية و 40 % لتواجد الجمعية في الأنشطة الخارجية

70 % من المحتوى الإعلامي المنشور على تويتر وانستغرام للجمعية من نصيب الأنشطة الإعلامية و 30 % للأنشطة الأخرى

حرص الجمعية على نشر أنشطتها بشكل مستمر على كافة مواقع التواصل

كما حرصت الجمعية على إصدار مجلة المحاسبون ومجلة المهنية بشكل دوري واللذان تعكسان أنشطة الجمعية المهنية وتعد مرجعاً أساسياً يتم اللجوء إليه لاستعراض أنشطة كافة الفعاليات الخاصة بالجمعية المهنية ، بالإضافة إلى تخصص .

وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والاليكترونية ، تم نشر قرابة ٤٠٠ محتوى إعلامي متنوع بين أخبار صحافية وتقارير تليفزيونية ولقاءات صحافية فقد تم الجمعية على المستوى الإعلامي خلال عام ٢٠٢٥ في العديد من الوسائل الإعلامية الموجودة في الكويت والتي شملت : تليفزيون الكويت ، إذاعة الكويت ، وكالة الأنباء الكويتية وتليفزيون CNBC عربية والصحف المحلية المتنوعة والمواقع الاليكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي للجمعية تويتر وانستغرام.

كما حققت الجمعية طفرة نوعية في نوعية المحتوى الإعلامي المنشور ، والذي شهد نمواً ملحوظاً في ٢٠٢٥ بحوالي ٣٠% عن عام ٢٠٢٤ ، و ٤٠% مما تم نشره في عام ٢٠٢٣ .

وقد استحوذت أنشطة الجمعية على المستوى المحلي على ٦٠% من المحتوى الإعلامي المنشور في ٢٠٢٥ ، فيما كان نصيب الأنشطة الخارجية التي شاركت فيها الجمعية حوالي ٤٠% مما تم نشره.

ووفقاً لما تم رصده من أنشطة مهنية متنوعة ، فقد بلغ ما تم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي للجمعية "تويتر" و"انستغرام" في عام ٢٠٢٥ حوالي ٧٠% ، فيما استحوذ ٣٠% من الأنشطة الخاصة بالجمعية.

كما اتخذ شكل الإعلان عن الأنشطة المهنية للجمعية عدة عناصر تضمنت : بوستات وفيديوهات وأخبار منشورة في الصحف المحلية وكذلك النشر على خدمة الواتساب للجمعية ، ما يعني الحرص الكبير لدى مجلس الإدارة على تزويد العاملين

وكان أكثر الأنشطة الإعلامية التي شهدت حضوراً كبيراً وكثافة إعلامية في التغطية: حفل اليوبيل الذهبي والمؤتمر الدولي السابع الذي اقيم على هامش احتفالية اليوبيل الذهبي واللذين نظمتهما الجمعية برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله - حفظه الله - وبحضور معالي وزير التجارة والصناعة السابق خليفة العجيل.

عبر تقديم 44 برنامجاً ودورة تدريبية وورش العمل المجانية في مختلف المجالات 1000 مشارك في البرامج والدورات التدريبية ورش العمل المجانية في 2025

وحرصت الجمعية على تقديم دورات وورش العمل المجانية في إطار رسالتها المهنية الرامية لتعزيز التنشيط المهني لدى العاملين في مجال المهنة وكذلك المهتمين بالمهنة من الراغبين في تطويرها.

ومن بين أهم البرامج والدورات التدريبية وورش العمل المجانية التي شهدت حضوراً متميزاً دورة المحاسبة لغير المحاسبين، الدورة التنشيطية لاختبارات القبول في الوظائف تخصص المحاسبة، برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اللقاء التنويري حول أهم الشهادات المهنية العالمية والمحلية والدورة التدريبية لهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما نظمت الجمعية خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مجموعة متنوعة من الشهادات المهنية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية مثل: CFAA، CIFA، CPIA، CERM، CMA، CIA، CPMA، CFS، CFAA.

وقد شهدت الشهادات المهنية الصادرة عن الجمعية إقبالاً غير مسبوق للأهمية الكبيرة لتلك الشهادات واعتمادها بشكل كبير في كافة الجهات الحكومية وكذلك المؤسسات العاملة في القطاع الخاص.

حققت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية طفرة غير مسبوقة في تنفيذ مجموعة كبيرة ومتنوعة في البرامج المهنية والدورات التدريبية وكذلك ورش العمل المجانية، بالإضافة إلى شهادات الزمالة المهنية التي تم تنظيمها خلال تلك الفترة.

فوفقاً للبيانات المتوفرة عن البرامج والدورات التدريبية المهنية، تم تنفيذ ٤٤ برنامج مهني ودورة تدريبية وورش عمل مجانية، شارك فيها أكثر من ألف متدرب من مختلف الجهات والهيئات الحكومية.

وقد حققت البرامج والدورات وورش العمل المجانية ارتفاعاً ملحوظاً فاق ٣٥% بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٤، و٤٠% ارتفاعاً بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٣.

وقد شارك في تلك البرامج والدورات التدريبية وورش العمل المجانية مجموعة متنوعة من العاملين في الجهات الحكومية من بينها: وحدة تنظيم التأمين والهيئة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص والحرس الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع وغيرها من الجهات ذات الصلة بمهنة المحاسبة.

الطفرة التدريبية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في 2025

يقدم هذا المخطط ملخصاً للإنجازات غير المسبوقة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال عام 2025، حيث شهدت الجمعية قفزة في عدد البرامج التدريبية بنسبة 35% وزيادة كبيرة في أعداد المتدربين، مع تعزيز الشراكات المهنية المتخصصة.

مؤشرات النمو الرقمي



**44 برنامجاً
ودورة تدريبية**

يمثل هذا العدد ارتفاعاً بنسبة 35% في البرامج المقدمة مقارنة بعام 2024.



**أكثر من
1000
مشارك**

حقق عدد المشاركين نمواً تجاوز 40%، مما يعكس طفرة غير مسبوقة.

مؤشر الأداء

35%

إجمالي البرامج والدورات

30% - 40%

إجمالي عدد المشاركين

التأهيل المهني والشراكات



**12 شهادة مهنية
متخصصة**

تم تنظيم هذه الشهادات بالتعاون الاستراتيجي مع شركة "هيومن برو" للاستشارات.



**تواصل حكومي
مؤسسي**

تكثيف التعاون مع كافة الجهات والهيئات الحكومية المرتبطة بمهنة المحاسبة.